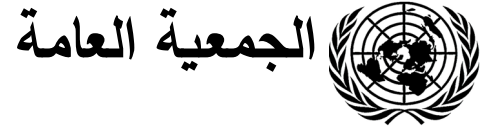


Distr.: General
30 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 111 من القائمة الأولية*

المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 198/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة المخدرات في العالم وتنفيذ الولايات المتصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات، مع مراعاة الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، الذي اعتمد في الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، وعن الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، لمساعدة الدول على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، بما في ذلك التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

* A/76/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً- مقدمة

1- يقدّم هذا التقرير، الذي أُعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة 198/75، لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمخدرات في العالم والعمل المضطلع به لمساعدة الدول على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وكذلك جميع الالتزامات السياساتية الدولية المتعلقة بالمخدرات، المنبثقة من الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والبيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام 2014، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، التي أُعيد التأكيد عليها في الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

2- وفي ضوء التحديات غير المسبوقة التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت الجهود المشتركة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم معالجة المسائل الرئيسية وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. وبما أن مشكلة المخدرات العالمية متعددة الجوانب ومتشابكة بشكل وثيق مع جميع جوانب التنمية المستدامة، فإن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الآخرين، هو مفتاح النهوض بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

3- والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الدول في وضع وتنفيذ تدابير تصدي تتسم حقاً بكونها متوازنة وشاملة ومتكاملة وقائمة على الأدلة ومستندة إلى حقوق الإنسان وتنمية المنحى ومستدامة إزاء مشكلة المخدرات العالمية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 198/75، يتضمن هذا التقرير قسماً بشأن التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً- مدى مشكلة المخدرات العالمية

4- وفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام 2020، تواصل التنوع الذي تعرفه أصناف المخدرات وكذلك الشأن بالنسبة لتوسع أسواقها. ففي عام 2018، تعاطى نحو 269 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أو 5,4 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، المخدرات مرة واحدة على الأقل في العام السابق، وعانى نحو 36 مليوناً من متعاطي المخدرات من اضطرابات ناشئة عن تعاطيها. وتوجد أعلى معدلات لانتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب.

5- وظلت المؤثرات الأفيونية تتسبب في أشد أنواع الضرر، إذ إنها مسؤولة عن ثلثي الوفيات التي تعزى لاضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. ويواجه متعاطو المخدرات بالحقن - الذين بلغ عددهم نحو 11 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام 2018 - أكبر قدر من المخاطر الصحية، ذلك أن نحو نصفهم مصابون بفيروس التهاب الكبد من النوع C، وثمنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

6- ولئن لم تشهد الأرقام الرئيسية بشأن متعاطي المخدرات إلا تغييراً محدوداً في السنوات الأخيرة، فإن هذا الاستقرار يحجب التغيرات الجارية في أسواق المخدرات. فقد تضاعفت كمية الكوكايين المصنعة عالمياً منذ عام 2013، لنصل إلى ما يقدر بنحو 1 723 طناً من الكوكايين النقي في عام 2018، واستقرت كمية الأفيون المنتج عند مستوى عال (7 620 طناً) في عام 2019. وتتعايش مخدرات مثل الهيروين والكوكايين اللذين كانا متاحين منذ فترة طويلة مع عدد متزايد من المؤثرات النفسانية الجديدة، ويبدو أن الاستخدام غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية قد ازداد على مدى العقدين الماضيين. ويتزايد أيضاً استعمال مواد مجهولة المنشأ موردة عن

طريق قنوات غير مشروعة ومبيعة كأدوية مزعومة ولكنها مُعدّة للاستعمال غير الطبي. ويلاحظ أن طائفة المواد والتوليفات المتاحة للمتعاطين باتت أوسع نطاقاً من أيّ وقت مضى.

7- ويشكل الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية مصدر قلق متزايد لسلطات إنفاذ القانون والاختصاصيين المهنيين العاملين في مجال الصحة العامة على السواء في مناطق مختلفة من العالم. ويساء استخدام مؤثرات أفيونية صيدلانية مختلفة في مناطق مختلفة. ففي أمريكا الشمالية، يأتي الفتانيل المتحصّل عليه بطرائق غير مشروعة والمخلوط بالهيريون أو بمخدرات أخرى في مقدمة الأسباب المؤدية إلى أعداد غير مسبوقه من الوفيات المرتبطة بالجرعات المفرطة. وفي غرب أفريقيا وشمالها والشرقين الأدنى والأوسط، لا يزال الاستعمال غير الطبي للترامادول، وهو من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، يشكل مصدر قلق بالغ.

8- ولا تزال منطقتا شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية المنطقتين الرئيسيتين للاتجار بالميثامفيتامين. وفي أمريكا الشمالية، زاد توافر الميثامفيتامين بين عامي 2013 و2017. والتقييمات النوعية والزيادة في الاستهلاك وفي القدرات التصنيعية وكذلك في الكميات المضبوطة تشير جميعها إلى نشوء سوق متنامية للميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، حيث أصبح استخدام الميثامفيتامين البلوري يشكل أحد الشواغل الرئيسية.

9- وقد أثرت جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على التنقل على جميع جوانب أسواق المخدرات غير المشروعة، من الإنتاج والاتجار إلى الاستهلاك. وأبلغ عن توافر السلائف على نحو محدود في بعض المناطق، بينما كانت هناك في مناطق أخرى مسائل تتعلق بوصول المنتجين إلى الأسواق غير المشروعة، ولكن هذه القيود لم تدم طويلاً. وقد تعطل الاتجار بالمخدرات عن طريق الجو، ولكن يبدو أن شحنات كبيرة من المخدرات استمرت تهريبها عن طريق البحر. وهناك دلائل على زيادة الطلب على القنب والاستخدام غير الطبي للبنزوديازيبينات، في حين يبدو أن المخدرات التي كثيراً ما تُستهلك في سياق اجتماعي، مثل الكوكايين و3،4-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، التي تعرف عادة باسم "الإكستاسي"، قد استُخدمت بشكل أقل خلال الجائحة وما يتصل بها من عمليات إغلاق.

ثالثاً - التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

ألف- متابعة مدى تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة: الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية

10- في إطار متابعة الإعلان الوزاري لعام 2019، ركزت لجنة المخدرات على تسريع تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها خلال العقد الماضي. وتماشياً مع خطة العمل المتعددة السنوات المعتمدة في حزيران/يونيه 2019، واصلت اللجنة، على الرغم من جائحة كوفيد-19، عقد مناقشاتها المواضيعية السنوية حول كيفية معالجة التحديات المختلفة المحددة في الإعلان الوزاري لعام 2019.

11- وقد جمعت تلك المناقشات المواضيعية، التي عُقدت في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الممارسين ومقرري السياسات الوطنيين من أكثر من 100 دولة وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ودولية أخرى وخبراء المجتمع المدني. وأتاحت المناقشات، التي عُقدت في شكل هجين، تبادلًا تقاعليًا وشاملاً للممارسات الجيدة والدروس المستفادة في التصدي للتحديات التالية: (أ) استمرار قصور العلاج من المخدرات والخدمات الصحية عن تلبية الاحتياجات وتزايد الوفيات المتصلة بتعاطي المخدرات؛ و(ب) استمرار ارتفاع معدل انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد C وسائر

الأمراض المنقولة عن طريق الدم المرتبطة بتعاطي المخدرات، بما في ذلك تعاطيها بالحقن في بعض البلدان؛ و(ج) بلوغ العواقب الصحية السلبية والمخاطر المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة مستويات مثيرة للقلق؛ و(د) بقاء إمكانيات الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل استخدامها للأغراض الطبية والعلمية، بما فيها تخفيف الألم والرعاية الملطفة، محدودة أو منعدمة في العديد من أنحاء العالم. وقد تجسدت نتائج المناقشات في ملخص للرئيس (E/CN.7/2021/CRP.1). وبُث الاجتماع على شبكة الإنترنت، وسُجلت أكثر من 20 000 زيارة للبت المباشر خلال الاجتماع الذي استغرق ثلاثة أيام.

12- واتخذت لجنة المخدرات، في دورتها الثالثة والستين المستأنفة في كانون الأول/ديسمبر 2020، إجراءات بشأن توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن جدول القنب والمواد المتصلة بالقنب. وقررت اللجنة، بأغلبية 27 صوتاً مقابل 25 صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت، حذف القنب وراتنج القنب من الجدول الرابع من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972. ولا يزال القنب وراتنج القنب في الجدول الأول من تلك الاتفاقية، ومن ثم لا يزالان خاضعين لجميع تدابير المراقبة المتوخاة في إطارها. ورفضت اللجنة جميع التوصيات الأخرى الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. ويمكن الاطلاع على نتائج التصويت التفصيلية، بما في ذلك تصويت كل عضو من أعضاء اللجنة، في التقرير عن الدورة المستأنفة (E/2020/28/Add.1-E/CN.7/2020/15/Add.1).

13- وقد قررت لجنة المخدرات، في دورتها الرابعة والستين، في نيسان/أبريل 2021، إدراج الإيزوتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وقررت اللجنة أيضاً إدراج المادة كوميل-بيغاكلون، والمادة MDMB-4en-PINACA، والمادة 3-ميثوكسيفينيسيكليدين، ومادة الديفينيدين في الجدول الثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971. وقررت اللجنة كذلك إدراج مادة الكلونازولام، ومادة الديكلازيبام، ومادة الفلورومازولام في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971.

14- واعتمدت اللجنة، في دورتها الرابعة والستين أيضاً، القرارات الخمسة التالية التي تغطي طائفة واسعة من المسائل: (أ) القرار 1/64 المعنون "بيان لجنة المخدرات بشأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ الالتزامات المشتركة للدول الأعضاء بالتصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها"؛ و(ب) القرار 2/64 المعنون "تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية إنمائية التوجه لمراقبة المخدرات، بما في ذلك في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها"؛ و(ج) القرار 3/64 المعنون "تعزيز الخدمات الجيدة والميسورة التكلفة والشاملة المستندة إلى الأدلة العلمية في مجال الوقاية والعلاج والتعافي المستدام من تعاطي المخدرات وما يتصل بذلك من خدمات الدعم"؛ و(د) القرار 4/64 المعنون "تحسين جمع البيانات عن الآثار الضارة الناجمة عن الاستعمال غير الطبي للمستحضرات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية أو مؤثرات نفسانية جديدة، وتدابير التصدي لها"؛ و(هـ) القرار 5/64 المعنون "تيسير الوصول إلى الخدمات الشاملة والمستندة إلى الأدلة العلمية في مجال خفض الطلب على المخدرات وما يتصل بذلك من تدابير، بما في ذلك للأشخاص المتضررين من التهميش الاجتماعي".

15- وبسبب جائحة كوفيد-19، عُقدت اجتماعات عام 2020 للهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات، وهي تحديد اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، على نطاق مصغر عبر الإنترنت كجلسة استثنائية في 1 و2 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وضم الاجتماع أكثر من 400 ممارس من أكثر من 70 دولة، وأتاح فرصة لمناقشة التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها في ضوء الجائحة. كما عُقدت مناقشة منفصلة داخل كل هيئة من الهيئات الفرعية. وجمعت المعلومات المتعلقة بالدورة الاستثنائية في تقرير إجرائي للأمانة، أُتيح للجنة في دورتها الرابعة والستين (E/CN.7/2021/7).

باء - التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

16- يتطلب الطابع المتعدد الجوانب لمشكلة المخدرات العالمية استجابات شاملة، ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) تعاوناً وثيقاً مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار شتى منها فريق العمل التنسيق المعني بتنفيذ موقف منظومة الأمم المتحدة الموحد بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات على نطاق المنظومة وفي سياق البرامج المواضيعية.

17- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقد فريق العمل التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة بقيادة المكتب اجتماعات على الإنترنت لمناقشة كيفية تركيز اهتمامه على الاتصال الاستراتيجي بالمنسقين المقيمين للأمم المتحدة لتشجيع اتباع نهج منسق إزاء مشكلة المخدرات تماشياً مع الموقف المشترك من خلال دعم الدول في تنفيذ الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات. كما وضع فريق العمل وثيقة مشتركة لتكون بمثابة مبادئ توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لإجراء تحليل قُطري مشترك ووضع استراتيجيات قُطرية.

18- وضمناً لتكوين فكرة شاملة عن الأنشطة المشتركة والفردية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة دعماً للتنفيذ الفعلي للالتزامات السياسية، أنشأ المكتب في عام 2017 مصفوفة من مبادرات الأمم المتحدة وشجع الكيانات على تحديث المعلومات الواردة فيها على أساس سنوي. وفي النصف الأول من عام 2021، أبلغت إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مبادرات جديدة (انظر الفصل الرابع أدناه).

19- وساهم خبراء من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب خبراء وطنيين وممثلين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك منظمات المجتمع المدني، في المناقشات المواضيعية للجنة المخدرات التي عقدت في عام 2020. وأصدرت إدارة التواصل العالمي تغطية إخبارية منتظمة على منصات الإخبارية المتعددة الوسائط واللغات من أجل تسليط الضوء على طائفة المسائل والاتجاهات والتطورات المتصلة بعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وحشدت، من خلال مراكزها الإعلامية التابعة للأمم المتحدة، وسائط الإعلام المحلية لزيادة وعي الجماهير بمشكلة المخدرات العالمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، غطت أفرقة الأمم المتحدة الإخبارية عدة أحداث رئيسية وأنشطة إطلاق تقارير، بما في ذلك إصدار موجز بحثي بعنوان *COVID-19 and the Drug Supply Chain: From Production and Trafficking to Use* ("جائحة كوفيد-19 وسلسلة إمداد المخدرات: من الإنتاج والاتجار إلى التعاطي").

20- ونظرت اللجنة في دورتها الرابعة والستين في ورقة اجتماع عن التعاون بين الوكالات وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها (E/CN.7/2021/CRP.3)، واستمعت إلى إحاطة عن عمل فريق العمل التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التعاون فيما بين الوكالات وتنسيق الجهود في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها".

رابعاً - تقديم الدعم للدول في المجالات المواضيعية

ألف - خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها تدابير الوقاية والعلاج، وكذلك سائر المسائل المتعلقة بالصحة

1- الوقاية من تعاطي المخدرات

21- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مساعدة الدول على زيادة قدراتها على الحد من التعرض لتعاطي المخدرات والارتهاان لها، والسلوكيات الأخرى المحفوفة بالمخاطر. وقدم المكتب الدعم إلى 21

دولة في إنشاء وتوسيع نطاق التدخلات القائمة على الأدلة في مجال الوقاية من المخدرات، بما في ذلك التدريب على المهارات الأسرية والتدريب المتعلق بالمهارات الحياتية في المدارس. وقُدِّم التدريب على الوقاية من تعاطي المخدرات وعنف الشباب وسوء معاملة الأطفال إلى 900 من الميسرين والمدرسين والمدرّبين الذين تواصلوا بدورهم مع 5 000 طفل ومقدم رعاية، بمن فيهم اللاجئين. وعلاوة على ذلك، قُدِّمت مواد معدة حديثاً عن تنشئة الأولاد (متاحة بأربعين لغة)، بهدف التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 ودعم الوالدين أثناء الجائحة وحماية الشباب والأطفال، إلى أكثر من 4 ملايين شخص. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، أُعدت مواد لفائدة الأشخاص في المجتمعات المحلية المزدهمة واللاجئين وغيرهم من السكان النازحين. وفي هذا السياق، أُطلق تطبيق تحصين الأطفال، وحُدِّث ليشمل مواد المكتب المتعلقة بتنشئة الأولاد أثناء الجائحة لفائدة اللاجئين في الأردن.

22- ومكّنت مبادرة الشباب التابعة للمكتب ومنح مركز الوقاية من تعاطي المخدرات 4 500 شاب من تقديم التدريب القائم على الأدلة في مجال الوقاية ودعم مجتمعاتهم المحلية خلال جائحة كوفيد-19. وعُقد منتدى الشباب لعام 2021 عبر الإنترنت وجمع 62 شاباً من 41 دولة. وقد أعدوا بياناً قُدم خلال الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات. وأدلى المشاركون في اجتماع الشبكة العلمية غير الرسمية الذي عُقد قبيل الدورة الرابعة والستين للجنة ببيان يتضمن اقتراحات بشأن معالجة حالة تعاطي المخدرات خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الخدمات الصحية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات، وتكييف تدخلات الوقاية والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل في مجال المخدرات.

23- وواصل المكتب دعم الدول في تحسين نظمها للوقاية والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل في مجال المخدرات. وفي عام 2020، تلقى ما مجموعه 133 من صناع القرار من أوكرانيا وكوت ديفوار وكينيا والمكسيك تدريباً على طبيعة تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عن تعاطيها والوقاية منها وعلاج المتعاطين، استناداً إلى الاعتبارات العلمية واعتبارات حقوق الإنسان ونوع الجنس. ونظراً لجائحة كوفيد-19، لم تُعقد سوى دورة تدريبية واحدة في المكسيك بالحضور الشخصي؛ وعُقدت الدورات الأخرى عبر الإنترنت. ومنذ بدء الدورات التدريبية في عام 2017، عزز ما مجموعه 1 044 من المهنيين معارفهم.

2- علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل المصابين بها ومعافاتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ والوقاية والعلاج والرعاية فيما يتصل بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المعدية المنقولة بواسطة الدم

24- في آذار/مارس 2021، اعتمد برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه النهج المسمى *إنهاء أوجه عدم المساواة: إنهاء الأيدز - الاستراتيجية العالمية لمكافحة الأيدز للفترة 2021-2026*، وهو نهج جديد لاستخدام منظور عدم المساواة لسد الفجوات التي تحول دون إحراز تقدم نحو إنهاء الأيدز. وتهدف الاستراتيجية إلى الحد من أوجه عدم المساواة التي تدفع إلى انتشار وباء الأيدز وإعطاء الأولوية للأشخاص الذين لم يحصلوا بعد على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية المنقذة للحياة. وهي تحدد الإجراءات ذات الأولوية القائمة على الأدلة والأهداف الجريئة لجعل كل بلد وكل مجتمع محلي على المسار الصحيح لإنهاء الأيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام 2030. وساهم المكتب، بوصفه أحد المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، في وضع الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والأيدز بين متعاطي المخدرات ونزلاء السجون.

25- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت أنشطة المكتب في مجال بناء القدرات والتدريب 10 000 من المهنيين ومقدمي الخدمات، وكذلك 67 000 شخص يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات.

وشمل ذلك بناء القدرات على نحو مركّز فيما يخص الخدمات المتخصصة لفائدة الأطفال والنساء والحوامل ورواد برنامج Treatnet Family، الذي وُضع لفائدة المهنيين العاملين مع المراهقين الذين يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات وأسره لتعليم عناصر العلاج الأسري. وقد أُنجزت دراسات جدوى بشأن تقديم عناصر العلاج الأسري في البيئات المجتمعية في إندونيسيا وفيت نام في كانون الأول/ديسمبر 2020، ونُشرت نتائج الدراسة في إندونيسيا في مجلات علمية.

26- وواصل المكتب دعم تنفيذ خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين ورعايتهم، وبنى القدرات في 24 دولة ذات أولوية عليا فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات، وفي 35 دولة ذات أولوية عليا فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية في السجون.

27- وفي سياق جائحة كوفيد-19، نشر المكتب، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الشريكة، وثائق إرشادية تقنية ورسوم بيانية عن الوقاية والرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد الفيروسي وجائحة كوفيد-19 لفائدة متعاطي المخدرات ونزلاء السجون، بعد ترجمتها وتكييفها مع السياق الوطني لجميع الدول ذات الأولوية العالية بالنسبة إلى المكتب. وقدم المكتب أيضا خمس ندوات مواضيعية لبناء القدرات على شبكة الإنترنت لفائدة مقدمي الخدمات وصانعي القرار ومقرري السياسات بشأن تنفيذ أساليب مبتكرة لتقديم مجموعة شاملة من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم، بما في ذلك تدابير محددة تهدف إلى ضمان استمرار الرعاية وسط القيود المتصلة بالجائحة.

28- وقبل الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات، نظم المكتب، بالتعاون مع الجمعية الدولية للأيدز ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه والشبكة الدولية لمتعاطي المخدرات، مشاوره عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم فيما يخص متعاطي المخدرات، بمن فيهم نزلاء السجون.

29- وقدم المكتب معدات الوقاية إلى دوائر خدمات العلاج في أفغانستان وإندونيسيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ودول في آسيا الوسطى، ونشر توصيات بشأن علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات ورعايتهم وإعادة تأهيلهم في سياق جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب المساعدة التقنية المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك عن طريق حلقات عمل على الإنترنت، إلى المهنيين العاملين مع متعاطي المخدرات. وعُقدت حلقة عمل مع وزارة الصحة في إكوادور لوضع بروتوكول لمواصلة تشغيل مراكز العلاج المتخصصة لفائدة من يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي الكحول والمخدرات خلال جائحة كوفيد-19، من أجل ضمان الحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، أطلق المكتب استبياناً عن أثر جائحة كوفيد-19 على تقديم خدمات العلاج، والتدابير الرامية إلى التكيف مع الأزمة الصحية، والتدابير المتخذة التي ثبت أنها مفيدة في استمرارية الخدمات.

30- ودرس المكتب استخدام المؤثرات العقلية الجديدة والعقاقير المنشطة في ست دول من شرق أوروبا وآسيا الوسطى من أجل وضع استجابة شاملة لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج الفيروسات القهقرية.

31- وأعد المكتب ومنظمة الصحة العالمية وشركاء موجزا تقنيا بعنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء اللاتي يتعاطين المخدرات: منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي B و C ومرض الزهري من الأم إلى الطفل". وتناول الموجز مواضيع مثل تدابير رصد الاتجاهات الوبائية لانتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في السجون ومدى توافر الخدمات اللازمة لمنع هذا الانتقال.

باء - ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية حصراً، مع منع تسريبها

32- واصل المكتب العمل مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركاء المجتمع المدني لضمان حصول المحتاجين على الأدوية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، ولا سيما أثناء جائحة كوفيد-19، مع منع تسريب تلك المواد. وواصل البرنامج العالمي لتيسير الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع تقادي استعمالها غير الطبي، المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، تقديم الإرشادات التقنية على الصعيد الدولي من خلال المشاركة الفعالة في ثلاث سلاسل مختلفة من الحلقات الدراسية الشبكية بتنسيق من المجتمع المدني واجتماعات الشركاء الأسبوعية مع أوساط الأمراض غير المعدية لضمان تلبية احتياجات المرضى الذين يحتاجون إلى أدوية أساسية خاضعة للمراقبة.

33- وفي آب/أغسطس 2020، أصدر المكتب ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بياناً مشتركاً يحث الدول على ضمان أن يلبي شراء وتوريد الأدوية الخاضعة للمراقبة في الدول احتياجات المرضى. ولا يزال من الأهمية بمكان ضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة مثل المهدئات والمسكنات في إطار بروتوكولات التنبيب لعلاج المرضى المصابين بكوفيد-19 والمرضى غير المصابين به الذين يحتاجون إلى أدوية خاضعة للمراقبة لمداواة الآلام والرعاية التكميلية والرعاية الجراحية والتخدير والصحة العقلية والحالات العصبية، وعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات. وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب في سبعة اجتماعات للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وقدم التدريب للسلطات الوطنية المختصة.

34- وواصل المكتب وأكثر من 40 وكالة من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية المشاركة بفعالية في أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بقيادة منظمة الصحة العالمية. وتواصل التركيز بقوة على المسائل المتصلة بإدارة الألم لدى مرضى السرطان، ولا سيما سرطان عنق الرحم.

35- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية عن طريق عقد اجتماعات على الإنترنت مع شركاء رئيسيين في بنما ونيجيريا. وبدأ المكتب أيضاً تنفيذ المرحلة الثانية من التدخلات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز بقوة على بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية لتقييم الألم وتشخيص الاحتياجات الطبية للمرضى ووصف الأدوية في إطار المبادئ التوجيهية للرعاية الطبية الأعلى جودة، بما في ذلك استخدام الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة، عند الاقتضاء.

جيم - خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وإنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي

1- منع الجرائم المتصلة بالمخدرات

36- يشجع المكتب ممارسات منع الجريمة والعنف القائمة على الأدلة ويدعم الدول في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية وتعزيز عوامل الحماية. وضمن ذلك السياق، واصل المكتب إشراك الشباب المعرضين للخطر في الأنشطة التي تُجرى بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت على السواء، من خلال برنامج "الحركة بركة" ومبادرات رياضية أخرى. وفي عامي 2020 و2021، استفاد من الأنشطة، التي تهدف إلى بناء المهارات الحياتية وتوفير الفرص لمشاركة الشباب وتعزيز التنمية الصحية والرفاهية، أكثر من 21 700 شاب من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان ولبنان، إلى

جانب دولة فلسطين. وإضافةً إلى ذلك، أنشأ المكتب أماكن عامة آمنة لمشاركة الشباب الإيجابية وتطويرهم من خلال توفير المعدات الرياضية للمدارس والمراكز الرياضية والمجتمعية.

37- واستناداً إلى منهج "الحركة بركة"، وفر المكتب التدريب لأكثر من 1 100 مدرس ومدرب على كيفية إدماج التدريب على المهارات الفردية والاجتماعية في البرامج الرياضية والتعليمية وكيفية توعية الشباب بمخاطر تعاطي المخدرات والسلوك العنيف ومناقشة ذلك معهم. وقام المدرسون والمدربون بعد ذلك بتدريب أكثر من 14 000 من الفتيان والفتيات في المدارس وغيرها من البيئات المجتمعية في 12 دولة.

2- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

38- واصل المكتب، بناءً على الطلب، تقديم المساعدة التشريعية إلى الدول بشأن تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أو تقديم المشورة بشأن وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات من خلال شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المشورة التشريعية إلى أفغانستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ونيجيريا، وقدم المشورة في مجال السياسات بشأن مسائل مكافحة المخدرات أو المساعدة التقنية في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات إلى إثيوبيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمكسيك ونيجيريا.

39- وواصل المكتب تطوير وتعهد بوابة إدارة المعارف، التي تُعرف باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة "شيرلوك")، والتي تضم قواعد بيانات تحتوي على موارد قانونية ذات صلة بالاتجار بالمخدرات، ضمن أشكال أخرى من الجريمة. وهي تشمل قواعد البيانات الخاصة بالتشريعات والاستراتيجيات الوطنية والملخصات البليوغرافية.

40- وإضافةً إلى ذلك، واصل المكتب تعهد مستودع مراقبة المخدرات. ويستضيف المستودع مجموعة من الموارد القانونية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك ما يقرب من 1 000 مدخل تشريعي بشأن مسائل مراقبة المخدرات من 174 دولة، و870 مدخلاً تشريعياً تتناول الجرائم المتصلة بالمخدرات من 154 دولة، إلى جانب معلومات إضافية ذات صلة عن الطرائق الوطنية والدولية لنظام مراقبة المخدرات.

41- ومن خلال برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، واصل المكتب دعم الدول في إنشاء وحدات لمراقبة الموانئ ووحدات لمراقبة الشحن الجوي في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والحدود البرية والمحطات النهائية للسكك الحديدية والمطارات. وقُدِّم تدريب إلى الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون بشأن تقييم سمات حاويات البضائع المشتبه في احتوائها سلعاً غير مشروعة، وتفتيشها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضُبط أكثر من 865 طناً من مختلف المخدرات خلال عمليات برنامج مراقبة الحاويات.

42- وفي إطار البرنامج العالمي بشأن تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب، الذي ينفَّذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الشفافية الدولية، قدم المكتب الدعم إلى 20 دولة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا على طول درب الاتجار بالكوكايين لتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية فيما يتعلق بالتحقيقات عبر الوطنية في مجال المخدرات. وفي عام 2020، قدم البرنامج 11 دورة تدريبية إلى 310 من المدعين العامين و21 قاضياً. ونفذ البرنامج أيضاً 90 نشاطاً لبناء القدرات لفائدة 1 668 من موظفي إنفاذ القانون فيما يتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار بها وغسل الأموال والجرائم ذات الصلة. ونظم المكتب منتديات أقاليمية للتحقيق في القضايا بين بلجيكا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، مما أدى إلى تبادل المعلومات وطلب المساعدة القانونية المتبادلة، مما أسفر عن ملاحقة 17 مشتبهاً فيهم في بلجيكا و5 من المشتبه فيهم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

43- وواصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال برنامجهِ العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، مساعدة الدول على وقف تدفقات المخدرات عند نقاط الكشف والمنع والتحقيق والملاحقة القضائية. واستُخدمت الصور الساتلية والنظم القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحديد السفن المشتبه فيها. ولضمان عمليات اعتراض مأمونة وفعالة في البحر، قدم المكتب تدريباً على السفن المضبوطة من نفس أنواع السفن العاملة في المحيط الهندي، قبالة غرب أفريقيا وفي خليج عدن.

44- وفي عام 2020، يسر المكتب 14 طلباً للتعاون القضائي تتعلق بالاتجار بالمخدرات نتيجة للتعاون بين شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

3- التصدي للصلوات بسائر أشكال الجريمة المنظّمة، بما فيها غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى

45- قدم المكتب، من خلال برنامجهِ العالمي بشأن الأسلحة النارية، الدعم للدول لكي تتعامل بفعالية مع الأسلحة النارية غير المشروعة بوصفها حلقة وصل حاسمة في تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وتماشياً مع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينص النهج المتكامل الذي يعتمد البرنامج والذي يستند إلى خمس ركائز على وضع التشريعات والسياسات، واتخاذ التدابير الأمنية والوقائية، واعتماد تدابير العدالة الجنائية، والتعاون الدولي وتبادل المعلومات، ورصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية والتهديدات الناشئة.

46- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت عمليتان مشتركتان بين المكتب والإنتربول لتعزيز سلسلة العدالة الجنائية من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، ولا سيما صلاتهما بالاتجار بالمخدرات. وفي عملية "الزناد السادس"، أُلقي القبض على ما يقرب من 4 000 مشتبه فيهم في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، وعُثر على نحو 200 000 قطعة سلاح ناري وقطع غيار ومكونات وذخائر ومتفجرات غير مشروعة، وفُكِّك 27 مختبراً للكوكايين، وضُبطَ 21 طناً من الكوكايين والماريوانا والسلائف الكيميائية. وفي إطار عملية كافو الثانية، عطل 260 ضابطاً من العاملين في الخطوط الأمامية من بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي والنيجر شبكات الاتجار المستخدمة في تزويد الإرهابيين في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وصادروا 50 سلاحاً نارياً وأكثر من 6 000 طلقة ذخيرة وما يقرب من 1,5 طن من المخدرات. وكفل التدريب السابق للعمليات الذي اشترك في تقديمه كل من الإنتربول والمكتب أن يكون لدى الضباط والمدعين العامين المهارات اللازمة لكشف جرائم الأسلحة النارية وتحديدّها والتحقيق مع مرتكبيها وملاحقتهم قضائياً بطريقة شاملة.

47- وفي عام 2020، واصل المكتب، من خلال برنامجهِ العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، تزويد الدول بالمساعدة التقنية والتدريب المصمّمين خصيصاً، وذلك في شكل إلكتروني منذ بداية جائحة كوفيد-19. وشمل بناء القدرات تقديم المساعدة للتصدي للاتجار بالمخدرات باعتباره جريمة أصلية تتعلق بغسل الأموال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت الدول المتلقية للمساعدة التقنية على نطاق واسع نماذج التعلم الإلكتروني التي أنشأها المكتب لمكافحة غسل الأموال، وعددها 13 نميطة.

48- وواصل المكتب تقديم الدعم للشبكات المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في الجنوب الأفريقي وآسيا والمحيط الهادئ وغرب أفريقيا وغرب آسيا ووسطها. وتدعم هذه الشبكات غير الرسمية عملية استرداد الموجودات، بدءاً من نقطة بدء التحقيق التي تشمل تعقب الموجودات وحتى تجميدها وضبطها وإدارتها وأخيراً مصادرتها، بما في ذلك أي تقاسم ضروري للموجودات بين الولايات القضائية.

49- وواصل المكتب، من خلال البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، تقديم الدعم للدول، ولا سيما تلك الموجودة في جنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية، لتعطيل الاتجار بالمخدرات عبر

الإنترنت والتحقيق مع مرتكبيه عن طريق بناء القدرة على إنفاذ القانون لإجراء تحقيقات تتعلق بالشبكة الخفية والشبكة الظاهرة والعملات المشفرة وتتسم بكونها متناسبة وقانونية وخاضعة للمساءلة وضرورية. وتلقى أكثر من 100 من المحققين والقضاة والمدعين العامين التدريب على الصعيد العالمي.

دال - مسائل شاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان والشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية

1- المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والنساء والأطفال والضعفاء من أفراد المجتمع والمجتمعات المحلية

50- واصل المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وضع وثائق إرشادية بشأن التصدي للاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات في البيئات الإنسانية من خلال تنظيم مشاورات تقنية شارك فيها أكثر من 100 خبير من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية.

51- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/45، وضعت الصيغة النهائية للبرنامج المشترك للتعاون التقني وبناء القدرات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفلبين (2021-2023)، وهو يتضمن عنصراً بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء سياسات المخدرات تم تطويره بالاشتراك مع المكتب ومفوضية حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، استناداً إلى الإرشادات ذات الصلة الواردة في الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات وتوصيات الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي عُقدت في عام 2016.

52- وواصل المكتب دعم الدول في وضع آليات لضمان جودة نظمها وخدماتها العلاجية من المخدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسر المكتب أيضاً الاجتماع غير الرسمي الأول بشأن التصدي للفساد في النظم الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بخدمات العلاج من المخدرات ومن خلال إدارة ضمان الجودة.

53- وأطلق المكتب حملة توعية عالمية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الجمعية العامة قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك). وساعد المكتب 21 دولة على تعزيز تطبيق قواعد بانكوك لتحسين حالة السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع.

54- وفي عام 2020، واصل المكتب مناصرة الأطفال الذين يعانون من مشاكل تتعلق بتعاطي المخدرات. وساعد المكتب الدول على تعزيز نهج قائم على حقوق الطفل ومتعدد التخصصات ومتعدد القطاعات إزاء نظم قضاء الأطفال، وذلك استجابة للتحديات التي تواجه التعامل مع الأطفال المخالفين للقانون، بمن فيهم الأطفال الذين يعانون من مشاكل متعلقة بتعاطي المخدرات. وخلال جائحة كوفيد-19، وضع المكتب دليلاً لخدمات المساعدة التقنية التي يقدمها فيما يتعلق بحماية الأطفال المحرومين من الحرية أثناء تغشي جائحة كوفيد-19 لمساعدة الدول على ضمان معاملة الأطفال المحرومين من الحرية وفقاً لحقوقهم.

55- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون وبرنامج "الحركة بركة"، إشراك الشباب وتعزيز التنمية الصحية والرفاه، من خلال تنظيم منافسات رياضية على الإنترنت، بمشاركة أكثر من 20 000 شاب، وكذلك التدريب المباشر عبر الإنترنت. واستهدفت هذه الأنشطة تعزيز أنماط الحياة الصحية والنشاط البدني وآليات القدرة على الصمود من أجل التعامل بشكل أفضل مع آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك زيادة خطر تعاطي مواد الإدمان.

2- السياسات والردود المتناسبة والفعّالة، وكذلك الضمانات والتدابير الاحترازية القانونية ذات الصلة بإجراءات العدالة الجنائية وقطاع العدالة

56- نظم المكتب ثلاثة اجتماعات جانبية بشأن تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان ومتعدد التخصصات إزاء نظم العدالة الجنائية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في كيوتو، اليابان، في آذار/مارس 2021، وهي تحديداً: (أ) دعم التدخلات الأسرية للحد من العنف والجريمة لدى الشباب؛ و(ب) الحد من اكتظاظ السجون عن طريق العلاج من المخدرات كبديل؛ و(ج) الصحة العقلية في السجون. وعلاوة على ذلك، نظم المكتب أول اجتماع تحضيري غير رسمي من بين أربعة اجتماعات بشأن بدائل الإدانة أو العقوبة خلال أربع مراحل مختلفة من سلسلة العدالة الجنائية. وستعقب الاجتماعات التحضيرية الثلاثة المتبقية خلال عامي 2021 و2022، بهدف عقد مشاورات تقنية في عام 2022.

57- وواصل المكتب تقديم الدعم لبرامج تدريب موظفي السجون، بوسائل منها تقديم التدريب الشخصي والحلقات الدراسية الشبكية، وتحسين المناهج الدراسية التدريبية، ونشر الموجهين في السجون. واستفاد كل من إثيوبيا وإكوادور وبنما وسري لانكا والسلفادور والصومال والفلبين وفيت نام وكينيا وليبيا وملاياف من مبادرات بناء قدرات موظفي السجون، التي شملت التدريب المتخصص والمشورة التقنية بشأن معاملة السجناء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مسؤولون في إندونيسيا والبرازيل وتايلاند والصومال وكينيا تدريباً متخصصاً ومشورة تقنية بشأن إدارة السجون المراعية للمنظور الجنساني والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين.

58- وفي كينيا في عام 2020، دعم المكتب مبادرات للحد من اكتظاظ السجون، بما في ذلك تبسيط وتوحيد إجراءات الكفالة والضمانات النقدية، مما أتاح زيادة استخدام التفاوض على تخفيض العقوبة مقابل الإقرار بالذنب وتحويل العقوبة، وتشجيع الأخذ بالتدابير غير الاحتجازية الأخرى، وتيسير الالتزام على نطاق القطاع بالحد من اكتظاظ السجون من خلال المجلس الوطني المعني بإقامة العدل. وتناولت التدخلات الرامية إلى بناء قدرات موظفي السجون والحد من اكتظاظ السجون، من بين أمور أخرى، مسائل محددة تتعلق بمرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات ومن يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات.

59- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع المكتب في تقييم الاحتياجات التقنية في تايلاند وفيت نام لدعم نشر مجموعة الأدوات المنشورة حديثاً بشأن *التدابير غير الاحتجازية المراعية للمنظور الجنساني*، بما في ذلك إجراء مشاورات مع ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة لتقييم الثغرات والفرص المتاحة لتعزيز تطبيق التدابير غير الاحتجازية على المجرمين، بمن فيهم المعتقلات لارتكابهن جرائم مخدرات.

هاء - المسائل الشاملة لعدة مجالات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة

1- التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين، وتسريب السلائف والسلائف الأولية واستعمال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية في أغراض غير طبية وإساءة استعمالها

60- دعماً للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، أتاح المكتب معلومات عن التهديدات الناشئة التي تشكلها المؤثرات العقلية الجديدة، باستخدام بيانات مستمدة من نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة الذي يتعده من

خلال أكثر من 30 رسالة عامة وثلاثة منشورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُدِّمت إلى منظمة الصحة العالمية معلومات عن المؤثرات النفسانية الجديدة الأشد ضرراً وانتشاراً وصموداً من أجل استعراض المواد في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة للمنظمة، واستُخدمت في إعداد التوصيات المتعلقة بثمانية مواد ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

61- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لرصد العقاقير الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (سمارت)، تقديم خدمات بناء القدرات والدعم للدول في توليد وتحليل البيانات والمعلومات العلمية عن العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات العقلية الجديدة، ونشر *التقييم العالمي للعقاقير الاصطناعية* الذي يجري كل ثلاث سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

62- وواصل المكتب تعزيز قدرة المختبرات الوطنية وفعاليتها من خلال إعداد وتقديم دورات تدريبية على الإنترنت وفي المختبرات لفائدة موظفي إنفاذ القانون والاستدلال الجنائي بشأن الكشف عن المخدرات، بما في ذلك المؤثرات العقلية الجديدة وسلاتها؛ وتوفير مجموعات أدوات الاختبار الميداني، بما في ذلك الأجهزة المحمولة الخاصة بمنظار رامن لقياس الأطياف؛ وتوفير عينات أصلية من مجموعة النماذج المرجعية التي وضعها المكتب؛ والاضطلاع بأنشطة المساعدة، بما في ذلك العمليات التعاونية الدولية، واختبارات كفاءة المختبرات الوطنية، التي شارك فيها 303 مختبرات من 89 دولة في عام 2020. وقدم المكتب أيضاً دعماً علمياً لوكالات إنفاذ القانون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وغرب أفريقيا. وبدأ التعاون مع دول في أمريكا اللاتينية بشأن الأسلوب المأمون في مناوله المواد الكيميائية المضبوطة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والتخلص منها.

63- ووُسِّع نطاق مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن العقاقير الاصطناعية، وهي ثمرة جهد مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي أُطلقت في آذار/مارس 2019، لتقديم موارد إضافية من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك ما يتعلق بتدابير الصحة والحصول على الأدوية والنهج التشريعية والكشف والمنع. وتوفر منصة مجموعة الأدوات، المتاحة حالياً باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية، تجربة تفاعلية، وهي تتضمن موارد وحلولاً عملية من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ولدعم الدول خلال جائحة كوفيد-19، تتضمن مجموعة الأدوات نميطة متخصصة عن الآثار المترتبة على الجائحة بالنسبة لتدابير التصدي لمشكلة المخدرات الاصطناعية. وللد من المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وموظفو الخطوط الأمامية والاستدلال الجنائي، أطلق المكتب في عام 2020 مبادرة "حماية من يحموننا"، التي تتضمن إرشادات، بما في ذلك مقاطع فيديو تعليمية عن التعامل بأمان مع مخاطر الإصابة أثناء جائحة كوفيد-19 وإدارتها.

2- الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة

64- في عام 2020، قُدِّم الدعم التقني إلى بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا من أجل رصد زراعة شجيرة الكوكا؛ وأفغانستان والمكسيك وميانمار، لرصد زراعة خشخاش الأفيون؛ وإلى نيجيريا من أجل رصد زراعة نبتة القنب.

65- وفي إطار مشروع الاتجار بالأفيون الأفغاني، أصدر المكتب تقريراً عن آخر التطورات في المراحل الأولى من درب البلقان، من أفغانستان إلى تركيا، وتحديثاً خاصاً يستند إلى مقابلات متعمقة أجريت مع 41 من مهربي الأفيونيات الأفغان الذين شاركوا مباشرة في الاتجار بها في أفغانستان وفي الخارج. وخلص التقرير إلى أن درب البلقان لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً في توريد الأفيونيات إلى الأسواق في إيران (جمهورية-الإسلامية) وتركيا وأوروبا، حيث يُهَرَّب الهيروين أساساً عن طريق البر من جمهورية إيران الإسلامية إلى تركيا. وأشار الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن دافعهم الرئيسي من التورط في الاتجار بالأفيونيات هو الافتقار إلى فرص

عمل مشروعة بديلة لتلبية تكاليف المعيشة الأساسية. وتمثل الدافع الرئيسي لمواصلة الانخراط في الربح المتحقق.

66- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم لتصميم وتنفيذ دراسة استقصائية وطنية جديدة عن تعاطي المخدرات في باكستان؛ ودراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات في أوساط الشباب في أفغانستان والدول المجاورة؛ ودراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات في أوزبكستان.

67- وواصل المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبمشاركة العديد من الشركاء، منهم برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، التعاون في إطار الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بوبائيات المخدرات بغرض استعراض مجموعات البيانات والمعايير الدولية المتعلقة بوبائيات المخدرات، ووضع معايير مشتركة وتحديد أوجه التآزر، بما في ذلك فيما يخص رصد الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة.

68- وواصل المكتب العمل على الاستبيان المعزز والمبسط الخاص بالتقارير السنوية، على النحو الذي اعتمدته لجنة المخدرات في مقرها 15/63. ويخفض الصك الجديد لجمع البيانات عبء الرد بالنسبة إلى الدول، ولكنه يتناول على نطاق أوسع الالتزامات الدولية المتعهد بها خلال العقد الماضي.

واو- توطيد التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة

69- وواصل المكتب عقد حلقات عمل تنفيذية لإذكاء الوعي بالالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات، بما يدعم تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وكذلك تيسير التقييم الذاتي للتقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الوطني. وفي معرض التكيف مع القيود المفروضة على السفر نتيجة جائحة كوفيد-19، عقد المكتب أولى حلقات عمله على الإنترنت مع كينيا في 29 أيلول/سبتمبر 2020.

70- وواصل المكتب تحديث وصيانة مواقع شبكية وبوابات مخصصة⁽¹⁾ لدعم تنفيذ جميع السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات، وتوفير منبر لتبادل المعلومات بشأن الدورات المقبلة، والممارسات الجيدة في تنفيذ الالتزامات.

71- وإسهاماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قُدمت لجنة المخدرات مساهمة موضوعية، إلى جانب البيان المشترك بشأن أثر جائحة كوفيد-19، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 المنعقد تحت عنوان "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

72- وواصلت لجنة المخدرات جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الأفقي مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفي 12 حزيران/يونيه 2020، استضافت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فعالية خاصة رفيعة المستوى مشتركة على الإنترنت احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد نُظم هذا الحدث الخاص لزيادة الوعي بالالتزامات المقطوعة في بيجين في عام 1995، ولا سيما تلك المتعلقة بعمل اللجان التي تتخذ من فيينا مقراً لها.

(1) www.unodc.org/ungass2016 ؛ و www.postungass2016.org ؛ و www.unodc.org/hlr/index.html.

زاي - التنمية البديلة؛ والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة وذات توجه إنمائي في مراقبة المخدرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية-الاقتصادية

1- المسائل الاجتماعية-الاقتصادية والتنمية البديلة

73- واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى أفغانستان وبيرو وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وإتاحة فرص كسب الرزق المستدامة للسكان الضعفاء المتضررين من زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة وتعاطي المخدرات وغير ذلك من المشاكل المتصلة بالمخدرات. وتهدف برامج التنمية البديلة إلى مساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة المحنة عن طريق توليد ودعم مصادر الدخل المشروعة. وقد أصبح هذا الدعم المشروع لكسب الرزق ذا أهمية متزايدة بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، حيث عزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19.

74- وفي بعض الدول، ظلت معدلات الإصابة بفيروس كوفيد-19 منخفضة نسبياً، مما أتاح استمرار الدعم المقدم من المكتب على أرض الواقع. غير أن الاضطرابات الدولية في السفر والتجارة جعلت من الصعب بشكل متزايد على المجتمعات المحلية الاتصال بالأسواق لبيع منتجاتها الإنمائية البديلة. ويمكن لمثل تلك الاضطرابات في السوق القانونية أن تجعل الأنشطة غير المشروعة أكثر جاذبية. ودعم المكتب تدابير التخفيف، بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي لضمان استمرار وصول منتجات التنمية البديلة إلى الأسواق، والحد من الضغط للعودة إلى الزراعة غير المشروعة.

75- وفي أفغانستان، يجري المكتب تقييمات لأثر مشاريعه الإنمائية البديلة ومشاريع التنمية البديلة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من التعاون بين هاتين المنظمين. وتشمل تقييمات الأثر الاستقصاءات السنوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والاستشعار عن بعد، وتقدم أدلة صحيحة وقوية إحصائية على آثار مشاريع التنمية البديلة على المسائل المتعددة الأبعاد المتصلة بالفقر وعلى زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وخلال عام 2020، شرع المكتب في التحضيرات لتقييم الأثر النهائي لمشروع للتنمية البديلة للمكتب والعمل الأساسي لمشروع جديد للتنمية البديلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان.

76- وقد بلغ إعداد الدراسات البحثية المقارنة بشأن مساهمة التنمية البديلة في سبل عيش المزارعين مرحلته النهائية. وتشمل الدراسات تحليلات للتغير في الدخل وعدم المساواة قبل وبعد تنفيذ المشاريع في أفغانستان وكولومبيا، وهي تغطي تقييمات بشأن نوع الجنس والمسائل المتقاطعة.

2- التعاون التقني والمالي من أجل سياسات شاملة ومتوازنة وذات توجه إنمائي في مجال المخدرات وبدائل اقتصادية مجدية

77- واصل المكتب شراكته مع ألمانيا وبيرو وتايلند لتعزيز الحوار بشأن السياسات من أجل تعزيز التنمية البديلة. وشملت الجهود المشتركة تقديم ورقة اجتماع (E/CN.7/2021/CRP.6) إلى لجنة المخدرات في دورتها الرابعة والسنتين وتنظيم حدث جانبي في تلك الدورة، وكذلك تنظيم اجتماع لفريق خبراء معني بالتنمية البديلة يشارك فيه 100 مشارك من الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

78- وواصل المكتب تحسين البرامج من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الوصول إلى الأسواق. ففي عام 2020، رسخ المكتب تعاوناً قوياً مع شركة مالونغو للبن، التي تعكف حالياً على إبرام عقود مع تعاونيات زراعية في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وميانمار، وتجري مناقشات مع تعاونية فانماي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

حاء - حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

1- معلومات عن أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

79- واصل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي الاضطلاع بدور مهم كمنتدى لإجراء مناقشات في مجالات من قبيل المسائل الاستراتيجية ومسائل الميزانية، والتقييم، والرقابة، وإعداد البرامج وتنفيذها، والوضع المالي للمكتب وتدعيم حوكمة الموارد البشرية. ومُدَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية الفريق العامل، في مقرره 218/2021، إلى حين عقد الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث سيجري عندئذ استعراض آخر لعمل الفريق العامل.

2- معلومات عن استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2021-2025

80- وضع المكتب، بقيادة المدير التنفيذي، استراتيجيته للفترة 2021-2025، وأطلقها في شباط/فبراير 2021. واستندت عملية الصياغة إلى مشاورات مع الدول عُقدت طوال عام 2020. وتتخذ الاستراتيجية نهجا يركز على الناس، وهي تحدد الوضع الفريد للمكتب عبر ركائز الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ودوره الثلاثي في تضمين العمل المعياري والبحث والمساعدة التقنية دعما للدول. وتتمحور الاستراتيجية حول خمسة مجالات مواضيعية هي: (أ) معالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها؛ و(ب) منع الجريمة المنظمة ومكافحتها؛ و(ج) منع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتها؛ و(د) منع الإرهاب ومكافحته؛ و(هـ) منع الجريمة والعدالة الجنائية.

81- وتؤجّه الاستراتيجية الجديدة تنفيذ الولايات الفنية للمكتب، بما في ذلك ما يتعلق بخطة عام 2030، من خلال زيادة التكامل والتعاون الفعال المتعدد الأطراف. وتتناول الاستراتيجية مسائل شاملة لعدة قطاعات، مثل نوع الجنس وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والشباب كعوامل للتغيير، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتحدد الاستراتيجية أيضا العوامل التمكينية للتغيير والكفاءة لضمان تنفيذ ولايات المكتب على نحو أفضل، والاستفادة من أوجه التآزر مع طائفة أوسع من الجهات الفاعلة، وإقامة شراكات جديدة، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

3- معلومات عن التخطيط الاستراتيجي

82- وضع المكتب مصفوفة لتنفيذ الاستراتيجية فيما يخص استراتيجيته للفترة 2021-2025، بما في ذلك المجال المواضيعي لخطط العمل، لضمان الرصد المنتظم للتقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات الاستراتيجية. ويعكف المكتب على وضع الخطط والإرشادات بشأن العوامل التمكينية للتغيير، ولا سيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد والاتصالات والابتكار، ويعمل على استعراض تعليماته الإدارية لتبسيط العمليات وإيجاد الحوافز المناسبة للتغيير.

83- ويعمل المكتب على وضع رؤى استراتيجية إقليمية، وقد أطلق الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا 2030 في شباط/فبراير 2021 بعد عملية تشاور شاملة. ويجري إعداد الرؤية الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

4- معلومات عن البرمجة المتكاملة

84- قاد المكتب مجموعة فريق العمل الموسع لنظام أوموجا على نطاق الأمانة، وهي مجموعة مكرسة لتخطيط المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها. ويتسم الحل المتكامل الجديد للتخطيط والرصد والإبلاغ بكونه حلا

حيا، مما يتيح للمكتب إعداد عملية انتقال المشاريع القائمة إلى الحل الجديد، مما يوفر صلة بين الإنفاق والنتائج الموضوعية.

85- وواصل المكتب تقديم مساعدته التقنية ضمن إطار برامج عالمية وإقليمية وقُطرية متكاملة. ويجري تنفيذ خمسة عشر برنامجاً قُطرياً وإقليمياً، ويتواصل تنفيذ عدة برامج عالمية على الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وخلال عام 2020، نُقِّح أكثر من 20 برنامجاً قُطرياً وإقليمياً وعالمياً.

5- معلومات عن التقييم

86- تصدى المكتب للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 بإعادة تصميم أساليبه ونُهجهِ بسرعة، والعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والسعي إلى تنفيذ استراتيجية المكتب للفترة 2021-2025. واستثمر المكتب أيضاً في أساليب مبتكرة لضمان وضع الصيغة النهائية للتقييمات الشاملة والمستجيبة للفوارق بين الجنسين على صعيد السياسات والبرامج وتلبية احتياجات المسألة لدى الدول وأصحاب المصلحة.

87- وُجِّعت التقييمات ونتائج الرقابة من خلال التحليلات التجميعية. وتكفل أداة إدارة التقييم على شبكة الإنترنت، المعروفة باسم Unite Evaluations، الإبلاغ عن النتائج من حيث الأهداف الاستراتيجية. وركز المكتب كذلك على تعزيز القدرة على تخطيط عمليات التقييم وتنفيذها واستخدامها في إثراء عملية صنع القرار القائمة على الأدلة.

6- معلومات عن مبادرات جمع الأموال والتعاون مع القطاع الخاص

88- بلغت التبرعات المعلنة لجميع مجالات الولايات 350 مليون دولار، على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أن التزامات المانحين تركز بشكل متزايد على الولاية المتعلقة بالجريمة، حيث بلغت المساهمات في مجالات مكافحة المخدرات نحو 100 مليون دولار (29 في المائة من المساهمات) على نطاق جميع مجالات الولايات. واستمر استهداف القطاع الخاص كشريك استراتيجي في مكافحة المخدرات، حيث تواصل إرساء الشراكات بين القطاعين العام والخاص كجزء من نهج تنوع المانحين.

7- معلومات عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

89- على الرغم من الجهود المبذولة للتوسع في جمع الأموال وبناء الشراكات، فإن الوضع المالي للمكتب لا يزال هشاً. فالمكتب لا يزال يعاني من تدهور مستمر في حجم الإيرادات العامة الغرض وفي أموال ميزانيته العادية وتكاليف دعم البرامج. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة الغرض 9,0 ملايين دولار (1,2 في المائة من مجموع إيرادات المكتب) للفترة 2020-2021. ويشكل انخفاض مستوى التمويل غير المخصص تحدياً رئيسياً أمام التنفيذ الفعال لولايات المكتب وبرامجه، وكذلك أمام قدرته على إدارة عملياته على نحو استراتيجي، وممارسة رقابة مؤسسية فعالة، وتمويل الأنشطة الرئيسية، وإطلاق مبادرات وبرامج جديدة.

90- وترتبت على تفشي جائحة كوفيد-19 آثار كبيرة على تنفيذ برامج المكتب. واستعرض المكتب الأنشطة وأصدر موجزات سياسية وورقات بحث، كما نسق مع الجهات المانحة والمستفيدين الوطنيين بشأن مواعيد الأحداث وغيرها من الأنشطة للتكيف مع الحالة غير المسبوقه. واتخذ المكتب أيضاً تدابير لدعم التنفيذ في المقر وفي الميدان. ورغم التدابير السريعة التي نفذها المكتب، من المتوقع أن ينخفض تنفيذ البرامج بمقدار 129,3 مليون دولار (18,5 في المائة) مقارنة بالميزانية الأولية البالغة 697,9 مليون دولار للفترة 2020-2021.

خامسا - ملاحظات ختامية

- 91- طرحت أزمة جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة عددا من التحديات على العالم وعلى العمليات الراسخة في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ اندلاع الجائحة، كانت كفاءة استمرارية الأعمال التجارية والعمل على إيجاد حلول مبتكرة وإشراك جميع أصحاب المصلحة للتصدي للتحديات على رأس الأولويات. كما أثبتت الأزمة مرة أخرى أن المشاكل العالمية لا يمكن معالجتها بصفة منفصلة؛ ويلزم اتباع نهج شامل ومنسق يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة.
- 92- وكانت لجائحة كوفيد-19 عواقب كبيرة على جميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية، مما أثر على القدرة على العلاج من المخدرات والخدمات الصحية، وطرح تحديات جديدة أمام سلطات إنفاذ القانون لمعالجة التغيرات في دروب الاتجار وأساليبه.
- 93- وأنا أدعو جميع الدول إلى ضمان عدم تخلف أي شخص متضرر من مشكلة المخدرات العالمية عن الركب في استجابتنا لجائحة كوفيد-19 وفي جهودنا الرامية إلى التخفيف من الآثار المتصلة بالمخدرات الناجمة عن الجائحة، مع مواصلة التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات.
- 94- وتوفر الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها خلال العقد الماضي استجابة شاملة ومتوازنة، وهذه الاستجابة مطلوبة أكثر من أي وقت مضى. وتواصل الأمم المتحدة دعم الدول في تنفيذ تلك الالتزامات.
- 95- وفي ضوء آثار جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من قيود على التنقل في أسواق المخدرات غير المشروعة، أحث جميع الدول على أن ترصد عن كثب التطورات وأن تتصدى للتحديات في دول العرض والعبور والمقصد بوصفها مسؤولية عامة ومشتركة. وفي تقرير المخدرات العالمي لعام 2021، شجع المكتب التعاون الدولي وتبادل ونقل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بإنفاذ القوانين والنهج الفعالة والممارسات الفضلى في مجال المنع. وتواصل منظومة الأمم المتحدة دعم الدول للتصدي للاتجار بالمخدرات باعتباره جريمة أصلية من جرائم غسل الأموال وتعطيل الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت والتحقيق مع مرتكبيه.
- 96- ولا يزال من الأهمية بمكان ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة والوصول إليها لعلاج المرضى، سواء في إطار جائحة كوفيد-19 أو خارجه. وفي تقرير المخدرات العالمي لعام 2021، لوحظ أن جائحة كوفيد-19 أفضت إلى ابتكارات في خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين. وقد تضمن التقرير دعوة إلى الحفاظ على تلك الابتكارات فيما يتعلق بتقديم الخدمات المتصلة بالمخدرات لزيادة إمكانية الحصول على تلك الخدمات ومدى شمولها. وأدعو جميع الدول إلى أن تكفل تخصيص الموارد الكافية وأن تخفف من هشاشة خطوط الإمداد من أجل تعزيز النهج التي تدعم القدرة على الصمود والكفاءة على حد سواء، مع التصدي في الوقت ذاته للتهديدات المتداخلة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمواد الخاضعة للمراقبة.
- 97- كما أصبحت التنمية البديلة أكثر أهمية للتصدي لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة وتعزيز المجتمعات السلمية والأمن والمزدهرة والشاملة للجميع. ولا يزال نقص الدعم التمويلي الطويل الأجل يعوق إمكانات التنمية البديلة. وأحث الدول على تعزيز الدعم المقدم للبحوث لاستبانة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية والإقليمية لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة وتعزيز فعالية مشاريع التنمية البديلة.
- 98- وفي تقرير المخدرات العالمي لعام 2021، لوحظ أنه في الفترة من عام 1995 إلى عام 2019، زادت فعالية القنب بنحو أربع مرات في أجزاء من العالم، وانخفضت النسبة المئوية للمراهقين الذين اعتبروا هذا المخدر ضارا بنسبة 40 في المائة. وبالنظر إلى أن أعلى معدل لانتشار تعاطي المخدرات هو بين الشباب، ومع مراعاة التأثيرات المترتبة على جائحة كوفيد-19 على الشباب، فإنني أحث جميع الدول على إنشاء وتوسيع نطاق التدخلات القائمة على الأدلة للوقاية من المخدرات ووضع آليات لضمان الجودة فيما يخص نظمها وخدماتها لعلاج تعاطي المخدرات لدعم الشباب وأولياء الأمور والأسر الضعيفة خلال الجائحة.

99- وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تطرحها جائحة كوفيد-19، حرص المكتب وهيئاته الإدارية على التكيف مع طريقة العمل الجديدة، مع إعادة تصميم الأساليب والنُهُج المتبعة بسرعة للوفاء بالولايات ذات الصلة، ومواصلة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ودعم الدول للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. ومن المهم، بفضل الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة، النظر في كيفية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الظروف الخاصة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 من أجل "إعادة البناء بقوة" بعد الجائحة.
